دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر

د. عدالة العجال
جامعة مستغانم
adj_adala@yahoo.fr

أ. وليد شرارة
جامعة تلمسان
walid2782@yahoo.fr

ملخص:

أصبح الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي تقلق الدول، خاصة السائرة منها في طريق النمو وهذا لمواجهتها تحديات مناخية، بشرية، مالية، تكنولوجية وعلمية. ولتحقيق الأمن الغذائي، وبلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي في بعض المنتجات، تبنت الجزائر بمفردها، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مجموعة من السياسات والبرامج الزراعية.

وعليه، فالهدف من هذه الورقة البحثية هو، الوقوف على وضعية الأمن الغذائي في الجزائر عقب الإصلاحات الزراعية والفلاحية. حيث، تضمن المحور الأول مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي ومختلف مؤشراته، أما المحور الثاني فتم تخصيصه لتطور الأمن الغذائي في الجزائر وهذا من خلال عرض أهم المؤشرات التي ترسم صورة واضحة عنه.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، اكتفاء ذاتي، منتجات زراعية.

Résumé

La sécurité alimentaire est devenue l'une des affaires stratégiques qui préoccupe les pays, notamment ceux en voie de développement, car elle est envisagée par plusieurs défis ; climatiques, humains, financiers, technologiques et scientifiques. Or, pour assurer la sécurité alimentaire, et plus atteindre l'autosuffisance alimentaire pour certains produits, l'Algérie a adopté seule, ou en collaboration avec la FAO, un ensemble de politiques et programmes agricoles.

En effet, l'objectif de notre recherche est de montrer la réalité de la sécurité alimentaire, notamment après les réformes mises en œuvre dans le domaine agricole. Dés lors, le premier axe est consacré à la mise en évidence des différents concepts de base liés à la sécurité alimentaire et les divers indicateurs pour le mesurer, tandis que le second axe a pour objet de présenter le développement de la sécurité alimentaire en Algérie, et ce, à travers les indicateurs les plus importants qui permettent d'en donner une image claire.

Mots clés : *sécurité alimentaire, autosuffisance, produits agricoles*

تمهيد:

تعيش الدول النامية العديد من المشاكل، على غرار الأمن الغذائي الذي يعتبر من بين مسألة متشعبة كونها تواجه من جهة تحديات على المستوى الداخلي كالنمو الديموغرافي، تغيرات المناخ، شح الموارد المائية لدى البعض... ومن جهة أخرى تحديات على المستوى الخارجي كالارتفاع المستمر للأسعار العالمية للمواد الغذائية. إذا كان الأمن الغذائي، هو قضية ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى، فإنه لا يقل أهمية بالنسبة للأبعاد الأخرى كالبعد السياسي، والاستراتيجي، مثلا، حيث تعتبر الدولة

هي المسؤول الأول عن توفير الغذاء للمجتمع ويكون هذا من خلال تبني استراتيجيات للنهوض بالقطاع الزراعي واللجوء إلى الأسواق العالمية للأغذية في حالة عدم القدرة على تأمين الغذاء.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، قامت بمجموعة من الإصلاحات الزراعية والريفية، على رأسها المخطط الوطني للتنمية الزراعية، وكذا سياسة إعادة التجديد الزراعي والريفي وهذا لتأمين قدر كبير من الأغذية عن طريق الإنتاج المحلي، وتخفيض نسبة التبعية إلى الدول المتطورة.

وعليه، فموضوع ورقتنا البحثية ليس الوقوف على هذه المخططات والسياسات الإصلاحية، وإنما تشخيص واقع الأمن الغذائي الناتج عنها، على مستوى الدولة، الأسر والأفراد من خلال دراسة بعض المؤشرات خاصة في ظل النمو الاقتصادي وزيادة حجم الدخل الذي سجلته البلاد في السنوات القليلة الماضية، أو بمعنى آخر فإن بحثنا يهدف إلى الإجابة على السؤال التالي:

" ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر في السنوات القليلة الماضية؟"

وللإجابة على هذه السؤال تم تقسيم العمل إلى محورين أساسين وهما:

- مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي؛
- واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول الأمن الزراعي

للإحاطة بالموضوع لابد في البداية التطرق للمفاهيم التي لها علاقة بالموضوع .

1- الإكتفاء الذاتي: يمكن تعريفه على أنه: "كفاءة بلد ما في مدى مساعدته وبشكل مستقل لتوفير الاحتياجات الغذائية لسكانه. بحيث يمكن تقدير هذه الكفاءة من خلال تحديد مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي، والذي يمكن أن يأخذ بعين الأعتبار سواءً عينة من المحاصيل المستهلكة من طرف الأسر، أو كل الأغذية الظاهرة في كشف الوفورات الغذائية، بما فيها تلك الموجهة إلى السوق الخارجية "،[2] وعليه فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي هو مفهوم كمي يمكن قياسه عن طريق المعدل التالي:

$$\text{الإكتفاء الذاتي الغذائي} = \frac{\text{الانتاج الغذائي}}{\text{الوفرة الغذائية}} \times 100 \quad (2)$$

2- إنعدام الأمن الغذائي:

حسب كوراد "COURADE" فإن إنعدام الأمن الغذائي: "هو احتمال كبير من أجل مجموعة من السكان عدم تمكنها من الدخول بشكل مستقر عبر الزمن إلى مستوى الاستهلاك الملائم لنشاطاتها الاعتيادية ولأذواقها، لأسباب تكون معظمها مستقلة عن إرادتها، نتيجة عدم التأكد من توافق التموينات و/أو من وسائل (القدرة الشرائية مثلا) إقتناء حصة غذائية كافية ومقبولة للاستجابة للمتطلبات البيولوجية (إلى حد يمكن تحديدها بدقة) وللأنماط الغذائية".[3]

من خلال هذا التعريف، يمكننا استنتاج ما يلي:

- إن ظهور إنعدام الأمن الغذائي في قطر من الأقطار يعزى إلى: إما عدم توفر الغذاء لمجموعة من المستهلكين، انقطاعه ولو لفترة وجيزة عن المستهلكين ،أو عدم تلبية الحصص الغذائية للحاجات البيولوجية أو الأنماط الغذائية لهؤلاء السكان؛
- إنعدام الأمن الغذائي قد يفرض على بعض السكان وليس بإرادتهم؛
- إنعدام الأمن الغذائي يرجع في معظم الأحيان إلى حالات عدم التأكد والتي قد يكون سببها تجاري أو مالي بحث .

كما يمكن تلخيص أسباب إنعدام الأمن الغذائي في سببين رئيسيين وهما : انخفاض الانتاج المحلي بسبب التغيرات المناخية، والارتفاع المفاجئ للأسعار الدولية لاستيرادات الغذائية و/أو انخفاض الصادرات الموجهة لتمويل فاتورة الأغذية.[5]

3- **الأمن الغذائي**: ليس هناك تعريف موحد بالنسبة للأمن الغذائي فقد عرفته منظمة الزراعة والأغذية على أنه " ضمان التموين بالغذاء الكافي لكل الأفراد في كل وقت".[6] انطلاقا من هذا التعريف فإنه يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال تموين الأفراد بالغذاء الكافي للعيش وهذا يكون إما بالانتاج المحلي، أو عن طريق إتمام إحتياجات الاستهلاك لجوءًا إلى السوق الدولية.

إن تموين الغذاء للأفراد، ليس سببه الوحيد والأساسي هو ارتفاع الانتاج الغذائي ولكنه يرتبط بارتفاع القدرة الشرائية للمجموعات. فقد يمكن أن يتغير مستوى الأمن الغذائي ما بين مناطق مختلفة داخل نفس البلد.[6]

وعليه فإن مستوى الأمن الغذائي قد يتغير باختلاف مستوى التحليل، على سبيل المثال، قد يكون هناك أمن غذائي على مستوى الدولة، وقد لا يتحقق على مستوى منطقة أو مجموعة أفراد منتمين إلى هذه الدولة .

من جهته، قدم مينفييه "MINVIELLE" هو الآخر تعريفا للأمن الغذائي على أنه:" القدرة على امتلاك باستمرار، غذاء كافي للتمتع بأحسن صحة والعيش في حياة فعالة "، [7] فلقد أضاف الكاتب من خلال هذا التعريف عنصرا مهما ألا وهو نوعية الغذاء، حيث لا يرتبط الأمن الغذائي فقط بتوفير الغذاء مهما كان نوعه، وإنما يجب أن يجعل الغذاءُ الفردَ بعيدا عن الأمراض بعيدا عن الخمول.

ومن التعاريف الأخرى التي يمكن إيرادها في هذا الصدد ذلك الذي قدمته منظمة اليونيسف:" الأمن الغذائي هو القدرة المادية والمالية للأسر على ضمان توفير غذاء واحد كافي لكل أفرادها ويسمح لهم بالحصول على الطاقة القصوى (البدنية، الفكرية، لإعادة الانتاج والانتاج)".[8] حيث لا يختلف هذا عن التعاريف السابقة إلا أنه يركز على توضيح مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

وعليه الأمن الغذائي مفهوم يتعلق بالبلد، الأسرة، والأفراد باعتبارهم اللبنة الأساسية للمجتمعات، ولم يبقى المفهوم عند هذه الحدود، وإنما توسع أكثر ليشمل مفهوم الأمن الغذائي العالمي، والذي غايته مستقبلا:" هي ضمان للكل وفي كل وقت، الدخول المادي والإقتصادي إلى الأغذية الأساسية الضرورية"،[9] إذا مفهوم الامن الغذائي هو في تطور مستمر حسب تطور المتغيرات

فبعدما كان ينظر إليه على مستوى الدولة أصبح حاليا مفهوم عالمي خاصة مع تطور ظاهرة العولمة ونشأة المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الشأن.

ومن أجل توحيد الرؤية العالمية، تجاه الأمن الغذائي، فقد تقدمت منظمة الأغذية والزراعة العالمية، بتعريف له، على الشكل الآتي" :الأمن الغذائي، هو توفر، الإمكانية الفيزيائية، والاقتصادية - الاجتماعية، للبشر كافة، للحصول على الغذاء الكافي، والصحي، الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية، للقيام بفعاليات الحياة الصحية"[10]

يستخلص من هذا التعريف،أن الأمن الغذائي يشمل العناصل التالية:

- توافر الغذاء، كما وجودة؛
- توافر القدرة على الحصول على الغذاء، كما وجودة؛
- توافر شروط التغذية الصحية.

4- مؤشرات قياس مستوى الأمن الغذائي:

ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها ما يأتي:[11]

- **مستوى المتاح من الغذاء:** يتعلق هذا المستوى أساسا بتطور الزراعة بشقيها؛ النباتي والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير، والاستيراد)، وبمدى حفظه من التلف (نظام التخزين)؛
- **مدى تطور نظام التسويق**: يكشف هذا المؤشر، عن القدرة على تأمين احتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها، على نحو منتظم، بالكميات، والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين؛
- **مستوى إنتاج الغذاء**: فبالعلاقة مع تزايد السكان يكشف هذا المؤشر عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته؛
- **الاحتياجات الغذائية اليومية**: يكشف هذا المؤشر عن كمية الطاقة التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها. وتعرف الاحتياجات الغذائية اليومية، بأنها" كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فئة من الأفراد، لعيش حياتها الطبيعية، وهي بحالة صحية جيدة " [12] . وتختلف، كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد، بحسب العمر، والجنس، والوزن، والنشاط الفيزيائي، الذي يزاوله .تستخدم في هذا المجال، المؤشرات المعيارية، المكيفة بحسب هامش الفروق الفردية، بين السكان . ويتم حساب المؤشرات المعيارية، كمتوسطات لمعاينات كثيرة، للطاقة، التي يحصل عليها الفرد، وتبقيه في حالة صحية جيدة، بإضافة حد الانحراف المعياري إليه، وطرحه منه؛
- **توزيع الدخل الوطني:** يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه، أي حصة أصحاب الأجور، وأصحاب الأرباح، وأصحاب الريوع، وأصحاب الفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة، لكل فئة اجتماعية؛

- **نصيب الفرد من الدخل الوطني** (الدخل الاسمي): يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد. ونظراً لأنه، يأخذ قيمة متوسطة، فهو لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة الشرائية للعمال والفلاحين، وغيرهم، من الفئات الاجتماعية الكادحة،تساوي القوة الشرائية للأغنياء،على اختلاف فئاتهم، وهذا غير صحيح؛
- **مؤشر ميزانية الأسرة**: يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية؛
- **مستوى الأسعار العام**: ومستوى أسعار المواد الغذائية .يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب، على المنتجات الغذائية بصورة خاصة؛
- **القدرة الشرائية:** أو الدخل الحقيقي .يعبر هذا المؤشر، عن كمية السلع، والخدمات، التي يمكن الحصول عليها، بالدخل الاسمي. سوف نتعرض لمختلف هذه المؤشرات في المحور التالي.

ثانيا: واقع الامن الغذائي في الجزائر

من خلال هذا المحور، سنحاول توضيح أهم النتائج المتوصل إليها والتي يمكن أن ترسم صورة على واقع الأمن الغذائي في الجزائر وهذا بالاعتماد على معطيات: الميزان السلعي الغذائي للجزائر، والناتج الداخلي الخام، بالاضافة إلى استهلاك الأسر من الأغذية.

1° تطور وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، نتيجة استمرارية وفرة الأغذية وارتفاع المتاح للاستهلاك منها خلال الفترة 2006 - 2011 إلا البعض منها كالأسماك، والسبب الرئيسي والبديهي لهذا التطور هو نمو عدد السكان بمعدل 9.66% خلال هذه الفترة.

إن الميزان السلعي الغذائي لبلد ما، يتكون من الإنتاج، التبادلات الدولية (استيراد، تصدير) وكذا المتاح من الأغذية، وهذا الأخير هو محور دراستنا في هذه النقطة بغية إعطاء صورة عن واقع الأمن الغذائي في الجزائر. حيث يمكن دراسة المتاح من خلال التطرق لتطوره بالنسبة لأهم الأغذية.

من البيان رقم 01 وخلال الفترة الممتدة بين 2006- 2011 نلاحظ أن المتاح من القمح عرف ارتفاعا ملحوظا قُدر ب 24.66% باعتباره الغذاء الأول في الميزان السلعي الغذائي، وهذا راجع إلى أنه المصدر الأساسي للغذاء لدى الفرد الجزائري . أما بالنسبة للحبوب الثانوية[1] وباعتبارها تشكل أهم مصدر لأغذية المواشي، فلقد شهد المتاح منها تطورا ملحوظا على العموم خلال الفترة، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 28%، كما هو الحال بالنسبة لمادة الأرز، إلا أن المتاح من هذه الأخيرة عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى خلال نفس الفترة .

الشكل رقم01: تطور المتاح من الحبوب خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)

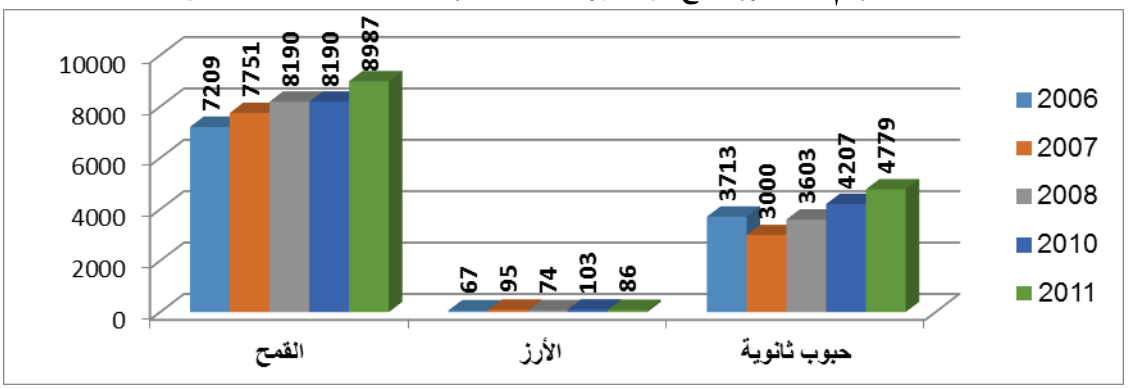

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

يوضح البيان رقم 02 تطور كميات المتاح من الخضروات ما بين 2006 و2011، فبالنسبة للخضر الطازجة تعتبر البطاطا رابع مادة من حيث ترتيب كميات المواد المتاحة في الميزان الغذائي ،فلقد تضاعف المتاح منها بمقدار 1.73 خلال هذه الفترة، كما هو الحال بالنسبة للمتاح من البصل إذ سجل ارتفاعا قدره 62.5 %، أما المتاح من الطماطم فقد شهد انخفاضا ثم ارتفاعا تدريجيا ،إلا أن الزيادة بين 2006- 2011 كانت بنسبة ضئيلة جدا وقُدرت بـ 0.32 %، أما بالنسبة للخضر الطازجة الأخرى فقد عرف المتاح منها ارتفاعا محسوسا خلال ذات الفترة بنسبة 50.81 %.

أما الخضر الجافة فتضاعف المتاح منها خلال نفس الفترة بنسب تتراوح بين 15% و76 % .

الشكل رقم02: تطور المتاح من الخضر خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)

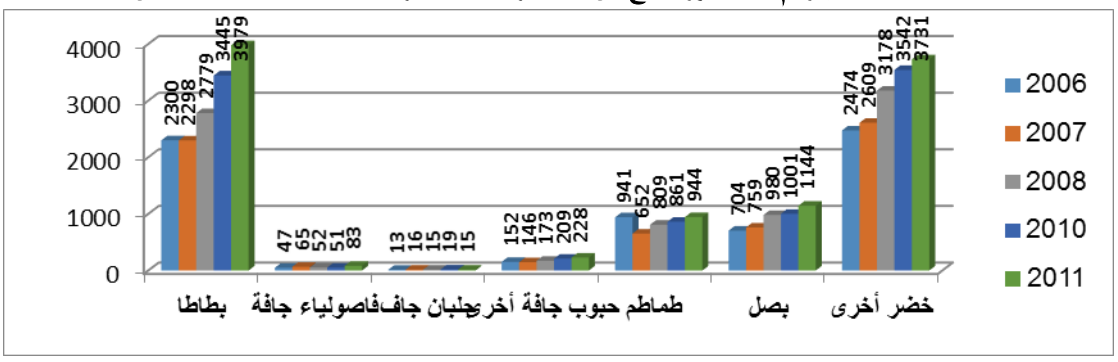

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

في الفترة الممتدة من 2006 وإلى 2011، شهدت معظم أنواع الفاكهة ارتفاعا في المتاح بأكثر من 40% تأتي في المرتبة الأولى الحمضيات بمقدار 65.12 %، يليها التمر بـ 47.11%، يتبعها التفاح بـ 45.90% والفواكه الأخرى بـ 44.94%.

إلا أن المتاح من العنب قد شهد ارتفاع إلى غاية 2010 قدر ب 39.57% ثم انخفض مجددا وعامة فقد سجلت هذه الفاكهة في الفترة 2006 و2011 ارتفاعا قدره 1.41 %. (بيان رقم03)

الشكل رقم03: تطور المتاح من الفواكه خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)

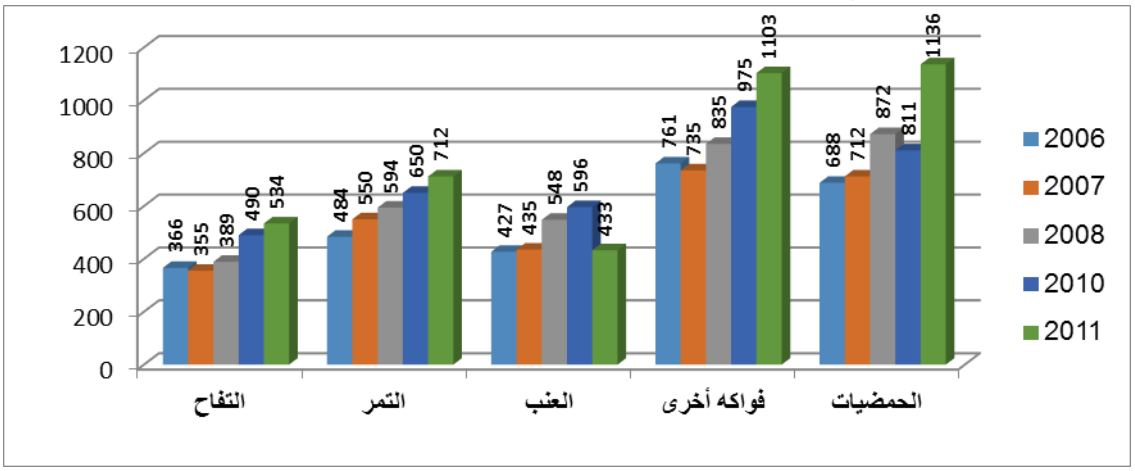

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

شهدت معظم المحاصيل الصناعية تذبذبا في الكميات المتاحة خلال الفترة 2006 و2011 وهذا راجع إلى أن أغلب هذه المواد يتم استيرادها من الخارج ولا يتم التحكم في توفرها أو في أسعارها.

- حيث يُعد السكر اهم منتوج في هذه المجموعة، فقد قفز المتاح منه من 1.09 مليون طن سنة 2006 إلى 1.348 مليون طن سنة 2010 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 23.66%، ثم عرف انخفاضا محسوسا سنة 2011.

أما الاتجاه العام للمتاح بالنسبة للمواد الأخرى الموضحة في البيان رقم04 فقد سجل ارتفاعا قُدر بـ 69.57%، 13.89%، 21.74% على التوالي، لكل من النباتات الزيتية ،الزيوت النباتية والمنبهات(قهوة شاي).

الشكل رقم04: تطور المتاح من بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)

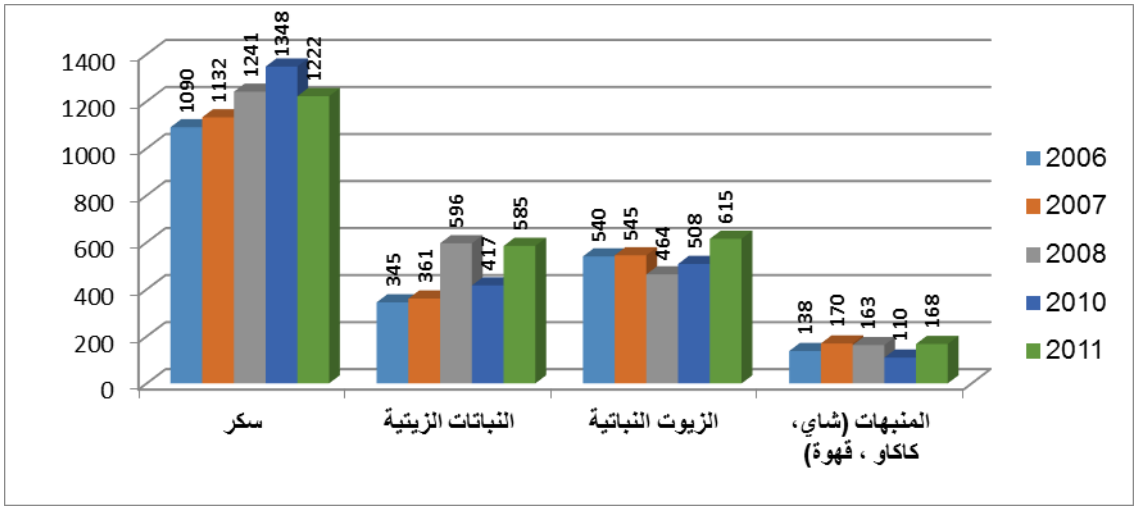

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

يمثل البيان 05 تطور المتاح لأهم المنتجات الحيوانية والأسماك التي تعتبر من أهم مصادر البروتينات الحيوانية. إذ يعتبر الحليب ثاني مادة من حيث الكمية المتاحة في "الميزان الغذائي الجزائري" وهذا بعد القمح، لكونه غذاء كامل بالنسبة للفرد وكونه يستهلك لدى معظم الفئات العمرية (الرضع إلى الشيوخ)، حيث عرف المتاح منه ارتفاعا من سنة إلى أخرى بين 2006 و2011 وبشكل عام فقد تضاعف بمقدار 1.41، خلال هذه الفترة .

الشكل رقم05: تطور المتاح من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)

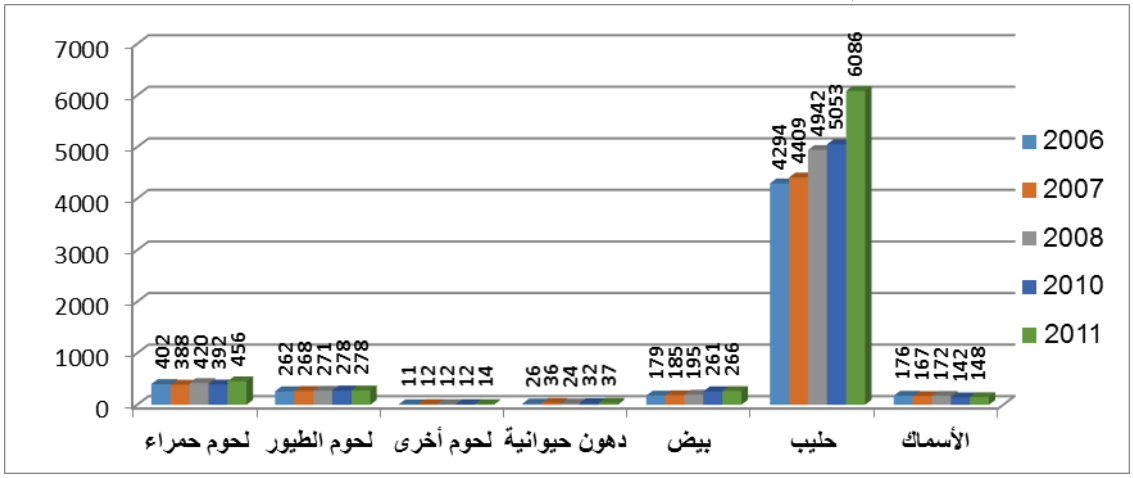

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

كما شهدت المواد التالية: لحوم الطيور، لحوم أخرى، البيض، هي الأخرى ارتفاعا مستمرا خلال الفترة مسجلة بذلك زيادة في الكمية المتاحة قدرها على التوالي: 6.11 %، 27.27%، 48.60 %.

أما فيما يخص اللحوم الحمراء والأسماك فقد عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى فقد سجلت اللحوم الحمراء ارتفاع في الاتجاه العام للمتاح قُدر بـ 13.43%، وشهدت الاسماك إنخفاضا في المتاح قُدر بتقريبا 16% خلال ذات الفترة .

بالرغم من هذا التطور يبقى هذا المؤشر لا يعكس صورة دقيقة عن وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، لأنه لا يُظهر الطلب الفعلي والاستهلاك الفعلي للمواد الغذائية في الجزائر.

2° عدم وجود إكتفاء غذائي ذاتي حيث قدرت النسبة العامة لتغطية المتاح بالانتاج المحلي في سنة 2011 بـ 57.39%، كما أن معدل سد الحاجيات الغذائية هو بنسب متفاوتة، فمن الأغذية من تم فيه تحقيق إكتفاء ذاتي، ومنها من تم تغطية المتاح بنسب معتبرة من الإنتاج، ومنها من تم سده كلياً بالإستيراد.

إن الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب في الجزائر يبدو منخفض جدا (بيان رقم 06). فبالنسبة للقمح وبالرغم من أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث المتاح في الميزان الغذائي للجزائر، فإن الانتاج منه لم يغط إلا 28.43% ، مثله مثل الحبوب الثانوية التي لم يغطي الانتاج منها إلا 24.54% من

المتاح، بحيث عرف إنتاج كل من القمح والحبوب الثانوية تذبذبا بين 2006- 2011 ويرجع هذا خاصة إلى أن هذا النوع من الزراعة يعتمد بشكل كبير على سقوط الأمطار وكما هو معلوم فإن معدل التساقط هو في تغير من سنة إلى أخرى في السنوات الأخيرة وهو ما أثر على حجم الإنتاج. أما فيما يخص الأرز فإن الجزائر تعتمد كليا أي بنسبة 100 % على الاستيراد.

الشكل رقم 06: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للحبوب لسنة 2011 (%)

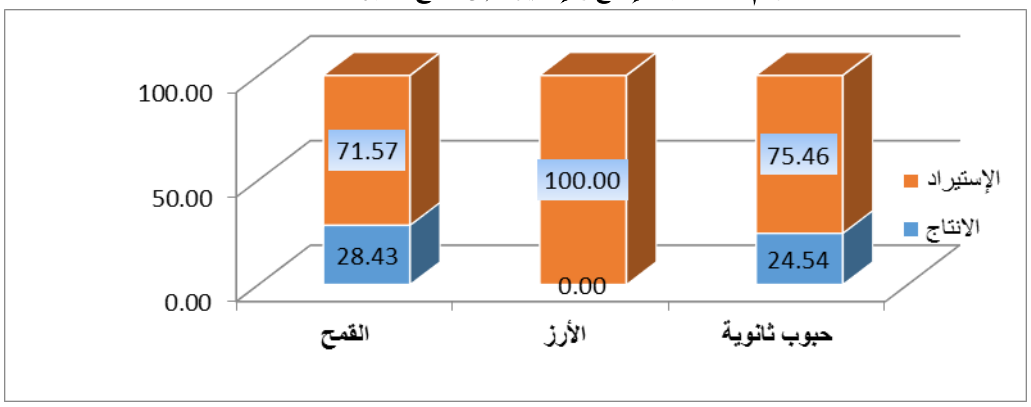

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

من البيان رقم 07 يمكن القول بأن الجزائر حققت اكتفاءً ذاتيا سوى بالنسبة لمنتوج البصل، وهذا ليس فقط بالنسبة لسنة 2011 بل منذ 2006، وبالرغم من هذا لا نجد هناك صادرات من هذا المنتوج إلى الخارج. حيث تشير الإحصائيات إلى أنه قد بلغت الكميات التالفة بـ 57 ألف طن سنة 2011 والتي كان من الممكن تخزينها في ظروف جيدة وتصديرها إلى الخارج.

كما تقترب الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات التالية: الخضر الأخرى، البطاطا والطماطم، فقد كانت نسب الانتاج إلى المتاح على التوالي: 98.26%، 97.06%، و81.78% . وبالنسبة للخضر الأخرى فلو أخذنا بعين الاعتبار الكميات التالفة حسب معطيات الميزان السلعي الغذائي، لتم تحقيق اكتفاءً ذاتيا يُقدر بـ 107.76 % وعليه يمكن تصدير الفائض، وهذه الملاحظة يمكن تسجيلها أيضا لمنتوج البطاطا، إلا أنه لا يمكن تجنب الاستيراد كليا من هذه المادة ما دامت الجزائر تستورد دوما بذور البطاطا، وفي نفس السياق فإن إنتاج البطاطا قفز من 2.181 مليون طن سنة 2006 إلى 3.862 مليون طن سنة 2011 أي تضاعف الانتاج بمقدار 1.77 وهذا ما يدل على نجاعة الاصلاحات الزراعية ونجاحها، وعلى رأسها سياسة التجديد الزراعي والريفي (2009- 2012) حيث من خلالها تم تحقيق معدل عام للنمو الزراعي قُدر بـ 13.8 % وهو أكبر من الهدف الذي حُدد بـ 8.3 %.

أما في مجال الحبوب الجافة، فتعتمد الجزائر على أكثر من 50% من الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي خاصة وما تشهده أسعار هذه المواد من ارتفاعات في الفترة الأخيرة.

الشكل رقم 07: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للخضار خلال الفترة لسنة 2011 (%)

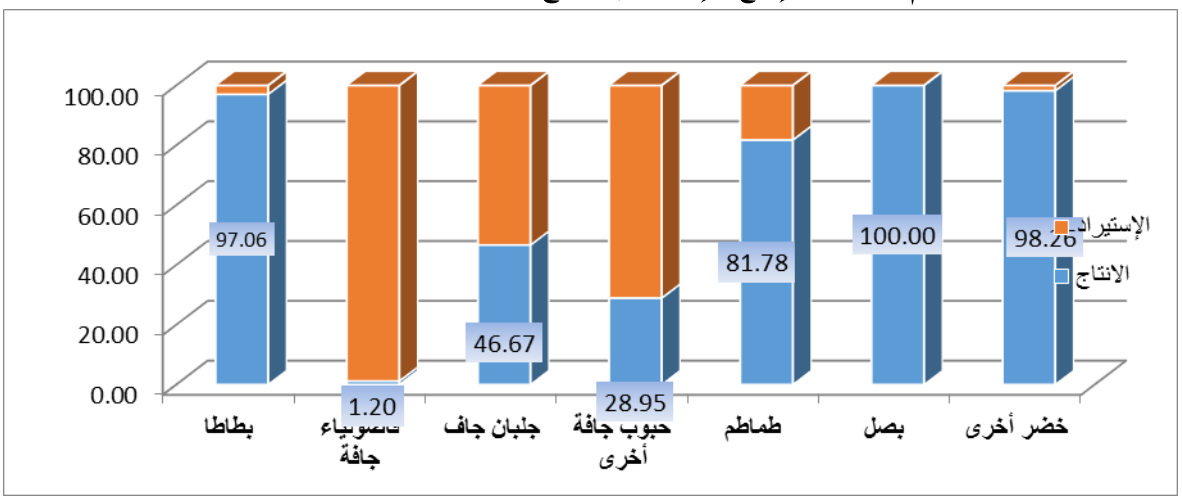

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

بالنسبة للفواكه (بيان رقم 08) فقد حققت الجزائر إكتفاءً ذاتيا في منتوج التمر بل قامت بتصدير الفائض منه، بحيث يتميز هذا الاكتفاء باستقرار لعدة سنوات، وبنمو مستمر وإن كان ضئيل ما بين 2006 و2011. أما بالنسبة للتفاح والحمضيات والعنب والفواكه الأخرى فالجزائر تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها، مادام أن إنتاجها يغطي ما بين 75 و97 % من المتاح. حيث وأنه بالنسبة لكل من الفواكه الأخرى والحمضيات إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الكميات التالفة من الميزان الغذائي لسنة 2011 نجد أن الجزائر قد سدت كل احتياجاتها منها بل بوجود فائض قدره: 2.87 %، و0.85% على التوالي لكل من الحمضيات والفواكه الأخرى والتي كان من الممكن تصديرها قبل تلفها.

الشكل رقم 08 : نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للفواكه لسنة 2011 (%)

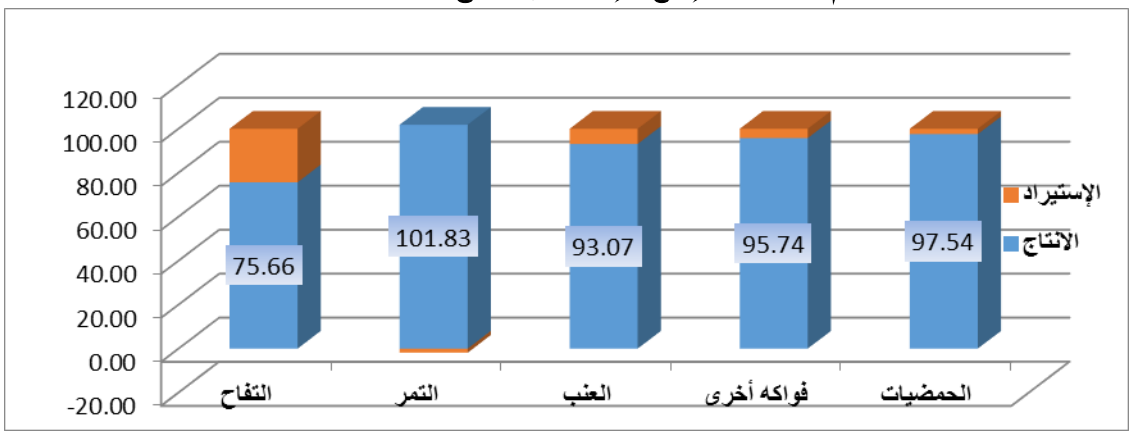

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

تبعا للبيان رقم 09 فإن الجزائر حققت اكتفاءً ذاتيا بالنسبة للنباتات الزيتية المتأتية خصوصا من الزيتون الذي عرفت زراعته انتعاشا في السنوات الأخيرة، أما النباتات الزيتية التي يتم استيرادها فهي أغلبها نباتات لا يتم زراعتها بمساحات كبيرة في الجزائر مثل الفول السوداني، السمسم، دوار الشمس...

وبالنسبة لباقي المنتجات وهي السكر المنبهات (قهوة، شاي)، الزيوت النباتية، فالجزائر تعتمد على استيرادها بنسب مرتفعة جدا تبلغ لدى البعض منها 100% لسد حاجياتها.

الشكل رقم 09: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح لبعض المحاصيل الصناعية لسنة 2011 (%)

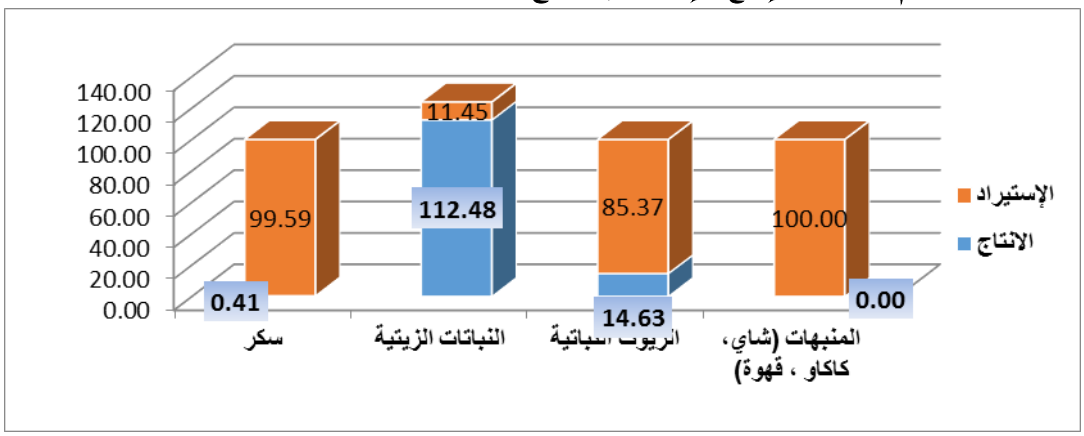

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

حققت الجزائر إكتفاءً غذائيا ذاتيا مستمرا منذ 2006 بالنسبة للحوم الأخرى وإكتفاءً غذائيا ذاتيا في سنة 2011 فقط بالنسبة لمنتوج البيض، حيث بالنظر إلى الكميات التالفة من هذه المادة في 2011 كان يُمكن تصدير ما قيمته 3.10% من المتاح الفعلي .

اقتربت الجزائر في نفس السنة من تحقيق إكتفاءً ذاتيا في منتوجي لحوم الطيور واللحوم الحمراء، وهذا بعدما كانت نسبة الانتاج إلى المتاح لهما على التوالي: 98.92%، و86.62%، كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر حققت إكتفاءً ذاتيا بالنسبة للحوم الطيور في سنة 2010 إلا أنها لم تستطع الحفاظ عليه في 2011.

وفيما يخص الأسماك فالجزائر تعتمد على أكثر من 30% من الواردات لتغطية حاجياتها، حيث الملاحظ بالنسبة لهذا المنتوج، انخفاض الانتاج فيه ما بين 2006 و2011 بمعدل يقترب من 30%.

أما فيما يخص الحليب فبالرغم من أنه يشكل مصدرا أساسيا للمستهلك الجزائري، فإن الجزائر لم تتمكن من تغطيته سوى بنسبة 48.96% من إنتاجها في سنة 2011، حيث تم تسجيل نسبة أحسن منها قليلا سنة 2010 قدرت بـ 52.13%.

أما فيما يتعلق بالدهون الحيوانية (الزبدةو غيرها) فلم تتمكن الجزائر أن تحقق فيها إكتفاءً غذائيا ذاتيا منذ 2006 وإلى غاية 2011 حيث تم تسجيل أحسن معدل لتغطية المتاح عن

طريق الانتاج سنة 2008 قدر بـ 37.5% لينخفض فيما بعد إلى 31.25% سنة 2010 ثم ليرتفع مجددا إلى 35.14% سنة 2011.

الشكل رقم 10 : تطور نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للمنتجات الحيوانية لسنة 2011 (%)

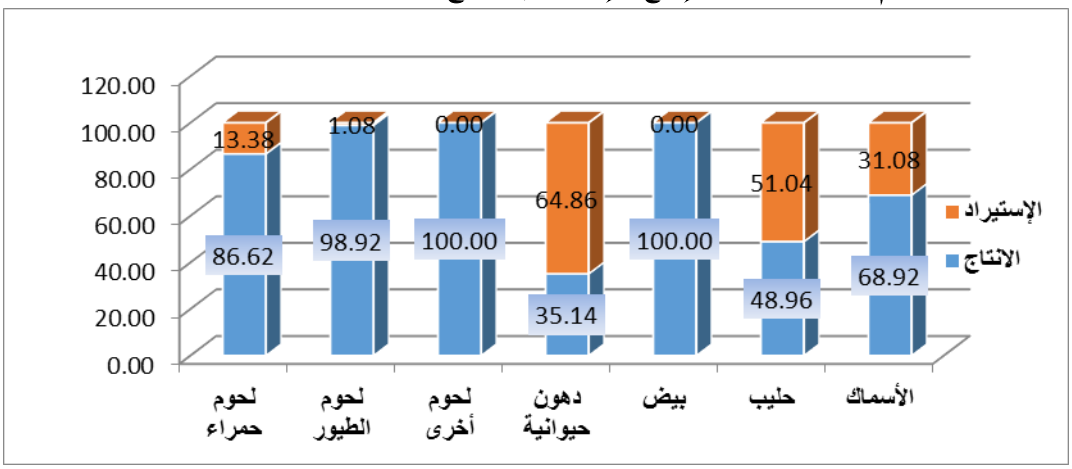

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

إن دراسة الاكتفاء الذاتي في الجزائر لخصت مدى مساهمة الإنتاج الغذائي الجزائري في المتاح، لكن كما نعلم أن الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بوفرة الغذاء، وإنما باحتياجات الفرد وبقدرته الاقتصادية.

3° شهدت كمية الطاقة المتاحة يوميا للفرد الجزائري، تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة، لكن بالرغم من هذا لم تقدر الجزائر بلوغ تلك التي تحققها الدول المتطورة، لا بل حتى تلك التي تحققها دول الجوار. كما تبقى المصادر الحيوانية دوما مصدرا ضئيلا لكمية هذه الطاقة مقارنة مع المصادر النباتية.

يكشف الجدول رقم01، تطور كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، في بعض الدول العربية وبعض الدول المتطورة .

الجدول رقم 01: تطور كمية الطاقة المتاح لكل فرد خلال الفترة 1996- 2011 (حريرة /للفرد /يوميا)

	1996	2001	2006	2011
الجزائر	2784	2886	3047	3220
المغرب	3089	3117	3271	3334
تونس	3201	3258	3275	3362
مصر	3332	3409	3388	3557
إيطاليا	3558	3674	3610	3539
فرنسا	3519	3640	3513	3524

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

تبين المعطيات في الجدول أعلاه أن مستوى الطاقة التي يحصل عليها الفرد الجزائري تفوق المتوسط العالمي للسعرات الحرارية اليومية وهي في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث سجلت نمو

قدره 15.66% ما بين 1996 و2011، ومع هذا يبقى مستوى الجزائر منخفضا، في هذا المجال، مقارنة مع الدول المتقدمة كفرنسا وإيطاليا، بل يبقى المستوى منخفضا حتى مع الدول العربية المجاورة كالمغرب وتونس ومصر.

كما أن تحليل الطاقة من حيث المصادر – نباتية / حيوانية –(الجدول رقم 02)، يبين أن حصة الطاقة المتأتية من المصادر الحيوانية في تأمين الطاقة تضاعفت بمقدار 1.22 ما بين 2007 و2011 إلا أنه ثمة نقص كبير، من ناحية هذا المصدر في تأمين الطاقة، البروتينات والدهون للفرد الجزائري، مقارنة مع دولٍ أخرى.

الجدول رقم 02 : تطور العناصر التي يتحصل عليها الفرد الجزائري يوميا

(طاقة :حريرة/يوميا، بروتين ودهون :غرام/يوميا)

	2007			2008			2010			2011		
	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون
الإجمالي	048	3.5	7.2	110	6.5	5.4	139	6	8.8	220	0.4	5.7
المصادر النباتية	724	2.1	8.2	766	3.8	5.4	791	3.5	8.3	824	5	2.5
المصادر الحيوانية	24	1.3	9.1	44	2.8	0	48	2.6	0.5	96	5.4	3.1

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

4° سجل الناتج المحلي الخام للفرد الجزائري ارتفاعا مشهودا خلال الفترة 2009- 2013، وهذا من شأنه أن يحسن القدرة الشرائية للفرد الجزائري عامة ويعزز أمنه الغذائي خاصة . كما شهد الناتج الخاص بالفرد الجزائري تحسنا مقارنة بدول الجوار، لكن يبقي بعيدا كل البعد عن ذاك المحقق في الدول المتطورة.

الجدول رقم 03: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 1996- 2011 (دولار أمريكي)

	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3 771	4 350	5 272	5 310	5 361
المغرب	2 861	2 823	3 044	2 902	3 109
تونس	4 163	4 176	4 305	4 197	4 329
مصر	2 462	2 804	2 973	3 256	3 314
فرنسا	40 488	39 448	42 578	39 759	41 421
إيطاليا	35 724	34 673	36 988	33 814	34 619

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات من موقع البنك العالمي

تبين معطيات الجدول رقم 03 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر هو في ارتفاع مستمر ما بين 2009 و2013 حيث تضاعف بمقدار 1.42 خلال هذه الفترة وهو ما يعكس نوعا ما ارتفاع القدرة الشرائية بالنسبة للفرد الجزائري، إذ أن هذا الأخير أصبح له ناتج يفوق ذلك الذي يتحصل عليه الفرد في الدول العربية المشار إليها في الجدول، ففي سنة 2013 على سبيل المثال ،تجاوز الناتج المحلي الخام للفرد في الجزائر بمعدل : 23.83%، 72.43%، 61.76% على التوالي ،بالنسبة لذلك المحقق في كل من : تونس، مصر، المغرب، لكن مع هذا فإن الناتج الداخلي الخام للفرد يبقى منخفض جدا مقارنة مع تحققه الدول المتقدمة، كإيطاليا وفرنسا حيث مثل ناتجها المحلي الخام للفرد أكثر من 6 أضعاف ذلك المحقق بالنسبة للفرد في الجزائر في سنة 2013.

بما أن هذا المؤشر- الناتج المحلي الخام للفرد- يعبر عن قيمة متوسطة، فمن جهة فإنه لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية (الإطارات، الموظفين البسطاء، التجار...)، من حيث حصتها في الدخل الوطني، وبالتالي تتكافئ القوة الشرائية للطبقات الفقيرة والغنية على حد سواء، أي أن الأمن الغذائي يتساوى لدى الجميع وهذا غير ممكن، ومن جهة أخرى وكما هو معلوم فإن توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع في أي بلد كان، لا يتم بالتساوي تماما، وهو ما يوضحه معامل جيني [5] لقياس عدالة توزيع الدخل، ففي هذا الشأن تشير المعطيات أن الجزائر لديها معامل قدره 36.90% وهو معامل أدنى من دول الجوار (تونس والمغرب)[6]، وفي نفس السياق أيضا، تشير دراسة إحصائية لسنة 1995[7] أن النسبة الإجمالية لعدد السكان الذين يتجاوزون خط الفقر الوطني تمثل حوالي 22.6 % من عدد السكان، وقد قدرت هذه النسبة في المدن بـ14.7 %من عدد سكان المدن وقدرت في الأرياف بنسبة 30.3 % من عدد سكان الأرياف.

5° تغير هيكل النفقات السنوية للأسر الجزائرية بين 2000 و2011 وانخفاض نفقات المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، بنسبة 2.8% وهذا من شأنه أن يقلل من درجة الأمن الغذائي لدى الفرد الجزائري.

إن ارتفاع الدخل لدى الأفراد لا يعكس بالضرورة وجود أمن غذائي، ولكن لابد من معرفة كيف يتم توزيع هذا الدخل لتلبية مختلف احتياجات الاسرة، بمعنى آخر تحديد حصة ما تنفقه الأسر على الاحتياجات الغذائية مقارنة مع بقية النفقات.

إن تحليل بنية استهلاك الأسر تشير إلى وجود تغيرات هامة في مقادير الحصص الأساسية وهذا كما يوضحه الجدول رقم 04 .

والملاحظ أن نفقات السكن والتكاليف تمثل 20.4% من إجمالي ما أنفقته الأسر في 2011، في حين أنها كانت تمثل سوى 13.5% في 2000 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار كراء المساكن، كما انخفض الانفاق المتعلق بالمواد المختلفة والنفقات الأخرى بـ 3.4% خلال الفترة 2000- 2011 . والملاحظ أيضا هو زيادة حجم الإنفاق في مجال النقل والصحة ب 2.6% خلال نفس الفترة وهذا راجع إلى نمو وتطور تكنولوجيا الاتصالات وهو ما يدفع بالفرد إلى زيادة إنفاقه في هذا المجال.

الجدول رقم 04: تطور نسبة النفقات السنوية العامة للأسر في الجزائر بين 2000 و2011 (%)

مجموعات المواد	حصة الانفاق في 2000 (%)	حصة الانفاق في 2011 (%)
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	44.6	41.8
الملابس والأحذية	8.6	8.1
السكن وأعبائه	13.5	20.4
الأثاث والمفروشات	3.4	2.7
الصحة ونظافة الجسم	6.2	4.8
النقل والاتصالات	9.4	12.0
التعليم، الثقافة والترفيه	3.9	3.2
مواد مختلفة ونفقات أخرى	10.4	7.0
المجموع	100	100

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

وفيما يخص الإنفاق الخاص بالملابس والأحذية، الأثاث والأغراض المنزلية، الصحة والنظافة، التعليم والثقافة والترفيه فقد شهدت انخفاضا ضئيلا تغير بين 1.4 % و0.5 %.

أما بالنسبة للغذاء والمشروبات فإنه يأخذ أكبر حصة من الأنفاق الإجمالي للأسرة الجزائرية والتي تقلصت حصته بمقدار 2.8% في الفترة 2000- 2011 حيث مرت من 44.6% إلى 41.8% .

6° تعتبر كل من: الحبوب، الخضر الطازجة، اللحوم والحليب من أهم المواد التي يتم الإنفاق عليها من قبل الأسر الجزائرية . فتبعا للجدول رقم 05 الموضح أسفله فإن نفقات الغذاء والمشروبات للأسر الجزائرية تتميز بما يلي:

- تأخذ اللحوم بمختلف أنواعها أكبر حصة والتي تقدر بـ 21.59%، تليها بعد ذلك الحبوب ومنتجاتها وهذا بنسبة 17.46% ،ثم تأتي الخضر في المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق وهذا بمعدل 16.71% من إجمالي إنفاق الأسر؛
- كما تخصص الأسر الجزائرية ما قدره 8.43% من نفقاتها للحليب ومنتجاته ، وما قدره 7.61% للنفقات الغذائية الأخرى أما بالنسبة للفواكه الطازجة والجافة فتقدر نفقاتها بـ 7%؛
- وفيما يخص السكر، المنبهات(القهوة، الشاي)، المشروبات غير الكحولية والتوابل، فنفقاتها تتراوح ما بين 1.68 % و4 % . إلا أن الغريب في الأمر هو تدني ما تنفقه الأسر على الأسماك باعتبارها غذاء يُوفر قدر كبير من البروتينات، فقد قُدرت نسبة الإنفاق عليه فقط بـ 1.41 %، كما لا يخفى على الجميع بأن الجزائر تمتد على شريط ساحلي طويل يطل على البحر المتوسط ويزخر بثروة سمكية هائلة، إلا أن أسعار السمك عرفت ارتفاعات في الفترة الأخيرة وهو ما دفع الفرد الجزائري لتعويضها بمصادر أخرى.

الجدول رقم 05: توزيع النفقات السنوية لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأسر في الجزائر – سنة 2011 (%)

المواد	(%)	المواد	(%)
منتجات الحبوب	17,46	خضر جافة	1,97
لحم الخروف	10,30	خضر مصبرة	1,36
لحم البقر	2,77	فواكه طازجة	5,07
لحوم أخرى	0,22	فواكه جافة	1,93
لحوم الطيور، الأرانب...	8,31	سكر والمنتجات المسكرة	4,00
الأسماك	1,41	قهوة، شاي، النقيع	3,26
حليب ومنتجات الحليب	8,43	مشروبات غير كحولية	3,73
زيوت ودهون	7,12	توابل، ملح	1,68
خضر طازجة	13,38	نفقات غذائية أخرى	7,61
المجموع			**100**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

7° تأثرت القدرة الشرائية للمواد الغذائية سلبا، وهذا نتيجة الارتفاع المتواصل للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك من جهة وبالارتفاع المستمر لمؤشر استهلاك الأغذية والمشروبات غير الكحولية من جهة أخرى.

إن تحديد القدرة الشرائية لا يتحدد فقط بالدخول وإنما يأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار المستوى العام للأسعار وكذا مستوى أسعار المواد الغذائية ومن اجل هذا سوف نتطرق لتطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر لمعرفة اثرها على الامن الغذائي للفرد الجزائري.

الشكل البياني رقم 11 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاكو مؤشر إستهلاك الاغذية والمشروبات غير الكحولية خلال الفترة 2001- 2011 (%)

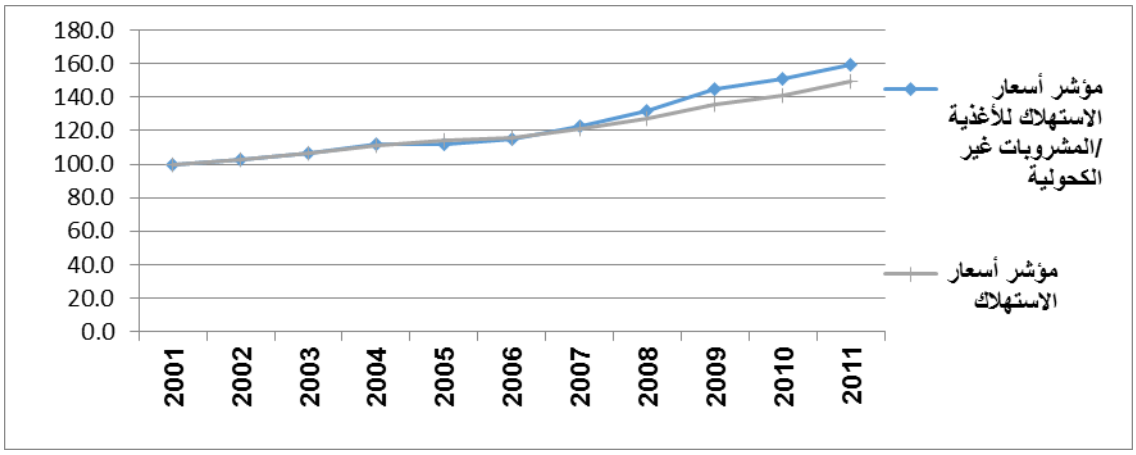

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

فحسب البيان رقم 11 فإن مستوى الأسعار العام هو في تغير موجب منذ بداية الفترة المدروسة أي منذ سنة 2001 إلى غاية 2011 حيث شهد أدنى نسبة تغير في سنة 2006 وقدرت بـ 1.8 % كما عرف أقصى نسبة تغير سنة 2009 و2011 أين بلغت على التوالي 6.5% و5.7% .

خلال نفس الفترة شهد مؤشر أسعار الاستهلاك الخاص بالأغذية والمشروبات غير الكحولية هو الآخر ارتفاعا محسوسا، فمن البيان نجد أن المنحنيين يبدوان متطابقان أي أن معدل التغير لكلا المؤشرين كان تقريبا متساويا وهذا إلى غاية 2007، لكن في الفترة ما بين 2007- 2009 أصبح مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية، يرتفع بنسب تتجاوز بكثير تلك التي يرتفع بها مؤشر العام لأسعار الإستهلاك فعلى سبيل المثال في سنة 2008 كان التغير في قيمة مؤشر العام للاستهلاك حوالي 5.1 % في حين كانت نسبة التغير بالنسبة لمؤشر إستهلاك الأغذية والمشروبات غير الكحولية تقدر بـ 7.5% لكن بعد سنة 2009 عاد المنحنيين ليتغيرا بنفس الميل.

وهذا ما يفسر أن أسعار جميع المواد أصبحت في إرتفاع مستمر إلى غاية 2007، ثم بقيت أسعار جميع المواد فيزيادة مستمرة لكن هذه الزيادة كانت شديدة بالنسبة للمواد الغذائية إلى غاية 2009 وهو ما أثر فعلا على القدرة الشرائية للفرد خاصة ذو الدخل المحدود وبالتالي أثر على حصة استهلاكه من الغذاء وبالتالي قد زعزعة أمنه الغذائي.

الخاتمة :

على مستوى الدولة يمكن القول بأن الجزائر تتمتع بأمن غذائي، وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة التطور المتاح من مختلف الأغذية، أين تم تغطيته في جل السنوات الأخيرة، بنسب يفوق الـ55. % عن طريق الانتاج المحلي، ليتم تأمين الفارق عن طريق الإستيراد من الأسواق الدولية. وقد أدى هذا التطور في المتاح إلى تحسن الوضع الغذائي لدى الفرد الجزائري ويبرز هذا جليا من خلال الزيادة المتواصلة، في كمية الطاقة التي يتحصل عليها يوميا.

إلا أنه ومثلما رأينا في المحور الأول فإن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفير الغذاء، وإنما له علاقة بالعناصر الإقتصادية، فقد أثبتت مختلف المعطيات أن الأسر الجزائرية تخصص أكثر من 40% من نفقاتها على الأغذية والمشروبات غير الكحولية، وهي نسبة معتبرة، كما أن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام هو في نمو مستمر، والذي من شأنه أن يعزز أمنه الغذائي، إلا أن أسعار المواد عامة والمواد الغذائية خاصة لم تستقر عند مستوى معين بل هي في ارتفاع متواصل عبر الزمن وهو ما يضعف القدرة الشرائية للفرد الجزائري وبالتالي يؤدي إلى زعزعة أمنه الغذائي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحديد الطلب الفعلي للاستهلاك من المواد الغذائية من خلال إستعمال أدوات التنبؤ وهذا لتجنب الفائض من المتاح ومن جهة أخرى تحسين طرق التخزين لتجنب تلف المنتجات؛
- التركيز على تحقيق الإكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات التي لدى الجزائر نسب معتبرة في تغطية المتاح منها عن طريق الانتاج، والعمل على إنشاء شراكات للإنتاج في الخارج أو عقود شراء طويلة الأجل بالنسبة للمنتجات التي لا يمكن زراعتها في الجزائر أو زراعتها مكلفة جدا، ما دام لا يمكن الاستغناء عنها وأن الأسعار العالمية هي في ارتفاع مستمر؛

- تحسين واقع كمية الطاقة الموفرة للفرد الجزائر من خلال توفير الأغذية الصحية والتي تنتج طاقة أكبر وكذا تفعيل الاستغلال الأمثل، للموارد الزراعية المتاحة، في تنمية الثروة الحيوانية، وتنشيط الصيد البحري؛
- تقسيم الناتج الداخلي الخام بعدالة بين الأفراد أي بمعنى آخر تخفيض معامل جيني إلى أدنى مما هو عليه، والقضاء على الفقر وهذا لتحسين القدرة الشرائية لدى الجميع؛
- المحافظة على استقرار المستوى العام لأسعار مختلف المواد ومستوى أسعار المواد الغذائية كون أن ارتفاعها يهز الأمن الغذائي للفرد الجزائري.

الاحالات و المراجع:

1 MINPAT/SIDA, Les populations à haut risque alimentaire, juin-juillet, p .3.
2 F. ABDOUCHE, Les Céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les éditions el Hikma, Alger, 2000, p19
3 G. Courade , Le risque de l'insécurité alimentaire : de l'imprudence écologique au démantèlement de l'Etat providence, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995, p. 576.
4 F. ABDOUCHE, op cit, p17
5 G. Courade , Pèlerinage aux sources : concepts et analyse de la question agro-alimentaire dans le système des Nations Unies, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995, p. 45.
6 G. Courade, Pèlerinage aux sources, Ibid, p49.
7 J.P MINVIELLE Maîtrise de la sécurité alimentaire : le défi de la complexité, ORSTOM, Paris, Actualité n° 44, 1994, p 16-17
8 UNICEF, Analyse de la situation des femmes et des enfants, 1993, p 144-145
9 G. Courade, op. cit, p 49

10 تقرير المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة – الفاو، لجنة الأمن الغذائي العالمي، "مسح للمفاهيم والمقاربات"، الدورة الثامنة، روما، إيطاليا، 2003، ص 13- 20.

11 مندر خدام، الأمن الغذائي السوري، الهيئة العمة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 21- 22

12 سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 17،2006.

13 وهي تشمل الذرة، الشعير...

14 عدا فاكهتي :الأناناس والموز.

*15 fao.org/OSD/CPF/Countries/Algeria/ALG_CPF_2013-2016.**doc.***

16 كل الفواكه عدا الموز والأناناس.

17 **معامل جيني** (نسبة للعالم كورادو جيني) من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، حيث أن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، وكلما أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

18 A . BOUYACOUB Le paradoxe de la consommation inégalitaire en Algérie, in El Watan le 17 - 09 - 2009
19 http://www.africaneconomicoutlook.org/fr/statistiques/tableau-14-indicateurs-de-pauvrete-et-de-distribution-du-revenu

20 يرصد هذا المؤشر لتغير في أسعار التجزئة في جميع أنحاء البلاد، مما يتيح إجراء تحليل مقارن لتطور الأسعار في الوطن.